

Distr.: General  
27 March 2015  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٥  
١ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك  
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت  
صندوق الأمم المتحدة للسكان - التقرير السنوي للمدير التنفيذي

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤

تقرير المدير التنفيذي

موجز

وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، يعرض هذا التقرير ملخصاً لردود إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، وهو يوجه الانتباه إلى توصيات محددة موجهة إلى الهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويركز هذا التقرير على التقارير والمذكرات السبع لوحدة التفتيش المشتركة التي تخص الصندوق الصادرة في عام ٢٠١٤. وإجمالاً، تتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ٤١ توصية من أصل ٦١ توصية أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة؛ وتوجّه ٣٤ توصية منها إلى إدارة الصندوق و٧ توصيات إلى الأجهزة التشريعية. ويقدم هذا التقرير ردود إدارة الصندوق على التوصيات ذات الصلة، كما يتضمن آخر ما استجد بشأن المرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

عناصر قرار

قد يود المجلس التنفيذي أن يحيط علماً بهذا التقرير، لا سيما جوانب تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تتصل تحديداً بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان.



## أولاً - نظرة عامة على تقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة

١ - يقدم هذا التقرير موجزاً لردود إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوصيات التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة، والواردة في سبعة تقارير أو مذكرات ذات صلة بالصندوق صدرت منذ تقرير عام ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/5 [Part II]). وتتضمن هذه الوثيقة التوصيات الموجهة إلى مجلس إدارة الصندوق. وتعلق هذه التقارير والمذكرات بما يلي:

- (أ) تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/1)؛
- (ب) مشاريع تجديد/تشديد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/3)
- (ج) استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو+٢٠ (JIU/REP/2014/4)
- (د) تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/6)؛
- (هـ) استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/8)؛
- (و) إدارة وتنظيم العقود في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/9)؛
- (ز) استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2014/1).

## ثانياً - ملخص واستعراض لتقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة

٢ - ترد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير والمذكرات السبع الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك التوصيات المقدمة لتتظر فيها الهيئة التشريعية. ويقدم المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً إحصائياً للتقارير والمذكرات التي هي موضوع هذا التقرير؛ ويقدم المرفق الثاني والمرفق الثالث معلومات عن المرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٢ على التوالي؛ ويتضمن المرفق ٤ التقرير عرضاً عاماً للتوصيات المتصلة بالتقارير والمذكرات التي تخص صندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في هذا التقرير والموجهة إلى المجلس التنفيذي للصندوق؛ ويُجمل المرفق

الخامس المواضيع التي تم صندوق الأمم المتحدة للسكان والواردة في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٥.

#### ألف - تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/1)

٣ - يهدف الاستعراض إلى (أ) وضع خريطة للاستراتيجيات/السياسات القائمة في مجال تعبئة الموارد؛ (ب) الوقوف على الممارسات الجيدة المتصلة بتنفيذها؛ (ج) بحث سبل التنسيق داخل الكيانات وفيما بينها في مواقعها بالمقر وفي الميدان؛ (د) استعراض سير العمل وملاك الموظفين في الوحدات/المكاتب المعنية بتعبئة الموارد؛ (هـ) السعي إلى فهم وجهة نظر أهم الدول الأعضاء المساهمة باشتراكات.

٤ - ولم يُعد يُنظر إلى تعبئة الموارد من منظور المعاملات دون غيرها؛ بل صار يُنظر إليها على أنها عناية فائقة بعلاقات دائمة مع المانحين بوصفهم شركاء، تتطلب استراتيجيات اتصال فعالة وحواراً مستمراً وتقديم الخدمات الخلفية.

٥ - وبين الاستعراض أن غالبية المنظمات تمتلك استراتيجية رسمية شاملة على نطاق المنظمة لتعبئة الموارد، ولديها سياسات وإجراءات لهذا الغرض. وهو يشير كذلك إلى أن غالبية الدول الأعضاء المانحة تتفق على أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يحتاج إلى التزامات متعددة السنوات وأموال غير مخصصة لتحسين تنفيذ الولايات. ويؤكد المانحون أن تعزيز الموارد الأساسية هدف مرغوب فيه من أجل تعزيز القدرة على التنبؤ بتدفق التمويل وتحسين توزيع الأموال على البرامج والأنشطة المقررة؛ غير أن عوامل عديدة تدفعهم صوب المساهمات غير الأساسية، وهي، على سبيل المثال لا الحصر، سهولة مواءمة التمويل مع أولوياتهم الوطنية؛ والحاجة إلى الظهور وعزو الفضل إليهم؛ والضغط من أجل زيادة المساءلة وزيادة التدقيق التي تمارسها السلطات المعنية بالميزانية ومراجعة الحسابات والسلطات البرلمانية؛ وتزايد القلق بشأن الاستخدام الأمثل للموارد وإدارة المنظمات على أساس النتائج ونفقاتها.

٦ - وعلاوة على ذلك، فإن ظهور جهات مانحة غير تقليدية من غير الدول، مثل القطاع الخاص وكيانات الشركات والمؤسسات الخيرية والعملاء ذوي الرصيد المالي الضخم، يجلب معه مخاطر أخرى يتعين أيضاً التعامل معها. وثمة أهمية بنفس القدر لدى المانحين والمنظمات للعمليات والإجراءات المقررة في مجال بذل العناية الواجبة لمواجهة ما يحتمل وقوعه من حالات التدليس وسوء السلوك والاختلاس والتجاوزات المالية. وتنطوي الطلبات التي تشترط تقديم تقارير إضافية على آثار تلقائية على الموارد وتكاليف أعلى للمعاملات.

٧ - ويشمل تقرير وحدة التفتيش المشتركة خمس توصيات، يتصل أربع منها بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ اثنتان موجهتان إلى المجلس التنفيذي (التوصيتان ١ و ٢) واثنتان موجهتان إلى المدير التنفيذي (التوصيتان ٤ و ٥)؛

٨ - وتوصي وحدة التفتيش المشتركة أن تستعرض الهيئات التشريعية دورياً استراتيجيات وسياسات المنظمات الواقعة ضمن نطاق اختصاصها، بطرق منها توفير التوجيه السياسي والرقابة (التوصية ١). وهي توصي كذلك الهيئات التشريعية أن تطلب إلى الدول الأعضاء، عند تقديم مساهمات محددة، أن تجعلها مساهمات يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل وطويلة الأمد ومتماشية مع الولاية الأساسية للمنظمة وأولوياتها (التوصية ٢). ويوصي التقرير أن يضع الرؤساء التنفيذيون عمليات لإدارة المخاطر وبذل العناية الواجبة (التوصية ٤) وأن يقيموا حوارات منظمة مع المانحين للاتفاق على اشتراطات إبلاغ موحدة، مع إيلاء الاعتبار الكامل لمبدأ المراجعة الحسابية الوحيدة (التوصية ٥).

٩ - ويؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. ويشترك المجلس التنفيذي بنشاط في حوار مع الصندوق بشأن استراتيجيته المتعلقة بالموارد. وجر وضع استراتيجية منقحة، ستتضمن آليتين لإدارة المخاطر وبذل العناية الواجبة، من المقرر تقديمها في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥<sup>(١)</sup>. وفي الوقت نفسه، يعمل الصندوق بنشاط مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لإقامة حوار مع المجلس التنفيذي المعنية بشأن توحيد اشتراطات الإبلاغ والبيانات.

باء - مشاريع تحديد/تشديد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/3)

١٠ - طرحت هذه الدراسة التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة دروساً هامة مستخلصة من المخططات الكبرى ومشاريع تحديد وتشديد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد أوصت بأفضل الممارسات التي ينبغي تطبيقها خلال مختلف مراحل دورات حياة جميع المشاريع (ما قبل التخطيط، والتخطيط، والتنفيذ، والإنجاز) بغض النظر عن مكانها وحجمها ونوعها. وأوصت الدراسة كذلك بأن تنشئ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هيئة تنسيق لنشر تلك الممارسات الفضلى والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتحديد والتشديد.

(١) قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٥/٢٠١٤ المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

١١ - وأحد الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هو أن قلة من المنظمات، حتى الوقت الراهن، بدأت تأخذ في الحسبان احتياجاتها الإجمالية اللازمة لتشييد وتحديد مبادئها وأنظمتها على الصعيد العالمي، بغرض تخطيط المشاريع وترتيبها بحسب الأولوية وفقاً لذلك. فالمشاريع التي جرى استعراضها صُمّمت على حدة وليس كجزء من استراتيجية عالمية. ولذلك، يرحّب المفتشون بوضع مخططات كبرى تتنبأ باحتياجات المنظمات من التجديد والتشييد على المدى الطويل، باعتبار ذلك ممارسة جيدة متبعة داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - ولكن قُدِّمَ تقرير وحدة التفتيش المشتركة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بغرض إعلامه، فإن المنظمة ملتزمة بدعم هذه الجهود، بسبل من بينها مشاركتها بفعالية في الهيئة المعنية المشتركة بين الوكالات.

جيم - استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو+٢٠ (JIU/REP/2014/4)

١٣ - يعدّ هذا الاستعراض متابعةً للاستعراض الإداري للإدارة البيئية الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٨ (JIU/REP/2008/3)، الذي ساهم في تعزيز الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد تناول بالتقييم حالة الإدارة البيئية الدولية في سياق الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي دعا إلى اتساق السياسات، والكفاءة، والحد من الازدواجية والتداخل، وتعزيز التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة.

١٤ - وخلص التقرير إلى أن تحسينات ملحوظة طرأت في بعض مجالات محددة، مثل تحسُّن الحوكمة بفضل العضوية العالمية لمجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مما يمكن البرنامج من قيادة الجهود الرامية إلى صياغة استراتيجيات متعلقة بالبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز التواصل والشراكات بين عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك جهود التآزر والتضامن الناشئة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وزيادة تسخيرها في التنمية المستدامة؛ وتعميم البعد البيئي للتنمية المستدامة في الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري؛ ووجود نمو هائل في الموارد المتعددة الأطراف المتاحة للأنشطة البيئية التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والتي زادت بأكثر من الضعف على مدى ست سنوات لتبلغ ٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٢.

١٥ - ويُن التقرير أيضاً ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتلبية النداء الذي وجهه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، كررت الوحدة تأكيد توصياتها لعام ٢٠٠٨، وطرح ١٣ توصية موجهة إلى الجمعية العامة وجمعية الأمم المتحدة البيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - ويتصل ثلاث من هذه التوصيات بصندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار الدور الذي يؤديه في مجلس الرؤساء التنفيذيين وعلى الصعيد القطري، من أجل تعزيز حماية البيئة كجزء من التنمية المستدامة. ويؤيد الصندوق التوصيات، وسيواصل دعم الجهود القطرية والمشاركة بين الوكالات المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة.

#### دال - تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/6)

١٧ - في السياق الحالي للقيود المفروضة على الموارد وبالنظر إلى التحديات العالمية والوطنية التي تتطلب اتباع نهج جديدة في التنمية والمساعدة الإنسانية، تواجه منظومة الأمم المتحدة ضرورة الإبلاغ عن سبل استخدام الموارد وبيان النتائج المحققة والقيمة المضافة لما تقوم به من أعمال. وتمثل وظيفة التقييم إحدى أدوات الدعم الرئيسية اللازمة لتلبية المطالب بتطبيق المساءلة عن النتائج المحققة والقيمة المضافة، وللتعلم والتقدم وتطوير المعرفة، وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية وفي توجيه الإصلاحات التي تؤثر على حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

١٨ - ويقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة تحليلاً شاملاً لوظيفة التقييم وقيّم العناصر الحاسمة الأهمية التي تحدد أي وظيفة تقييم مناسبة ومستقلة وذات مصداقية، ومستوى جاهزيتها لمواجهة التغيرات والتحديات الناشئة، وعوامل التمكين التي تدعمها. وركزت الدراسة أساساً على وظيفة التقييم المركزي، وبشكل ثانوي على وظيفة التقييم اللامركزي.

١٩ - وخلص التقرير إلى أن وظيفة التقييم المركزي تنامت على مدى السنوات سعيًا إلى تحقيق الجودة والكفاءة؛ غير أن مستوى الالتزام بالتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لا يتناسب مع الطلب المتزايد على الوظيفة. وتختلف نظم التقييم وآلياتها ونواتجها وكذلك جودتها من منظمة إلى أخرى، ويتأثر مستوى التقدم بحجم المنظمة، والموارد المخصصة للتقييم، والموقع الهيكلي للوظيفة. ويدعو التقرير المنظمات إلى معالجة القيود النظامية المتسببة في قلة الموارد المخصصة للوظيفة وفي تحميلها أعباء تفوق طاقتها، مما يقلل بالتالي من استعدادها لتلبية المطالب الناشئة؛ كما نادى بضرورة تطبيق استراتيجية أفضل للموازنة بين

المساءلة والتعلم؛ واتباع نُهج أكثر تكاملاً وملاءمة للمنظومة بغرض تعزيز وظيفة التقييم من حيث اتساقها وأثرها واستدامتها.

٢٠ - وخلص تقرير الوحدة كذلك إلى أن قلة قليلة من المنظمات حددت أطراً مؤسسية للتقييمات اللامركزية. وثمة غموض يكتنف الغرض من التقييم اللامركزي ومستوى تطوره ونزاهته العامة. ويدعو التقرير إلى تكريس الجهود وتخصيص الموارد لتناول الموقع الاستراتيجي للتقييم اللامركزي وقيمتها النسبية في السياق الحالي، وإلى وضع إطار مؤسسي ملائم وآليات تناسب الوظيفة اللامركزية والغرض منها.

٢١ - ويدعو التقرير إلى عدم الممانعة في إعادة هيكلة الوظيفة حتى يتسنى دعم التغيير والتحويلات في عالم اليوم، وسيشمل ذلك تعزيز الروابط بين وظيفتي التقييم المركزي واللامركزي؛ وزيادة عدد التقييمات المشتركة والتي تجرى على نطاق المنظومة والآليات اللازمة لضمان الجودة؛ وإقامة الروابط مع نظم التقييم الوطنية وتقديم الدعم لتنمية قدرات التقييم.

٢٢ - وإجمالاً، يقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة تسع توصيات، سبع منها ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ اثنتان موجهتان إلى المجلس التنفيذي (التوصيتان ٣ و ٤) وخمس موجهة إلى المدير التنفيذي (التوصيات ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩).

٢٣ - ويوافق الصندوق على أن التقرير يقدم نظرة شاملة عن المشهد المعقد لوظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة.

٢٤ - وفيما يتعلق بوضع أطر ميزانية شاملة لوظائف التقييم (التوصية ٣)، سيدعم الصندوق المجلس التنفيذي حسب الاقتضاء. أما فيما يتعلق بتعيين رئيس شؤون التقييم (التوصية ٤) مع تحديد مدة الخدمة والمؤهلات المناسبة، فهذا الترتيب قائم بالفعل في الصندوق.

٢٥ - وفيما يتعلق باتباع نهج متوازن بين المساءلة والتعلم (التوصية ٢)، فإن اتباع سياسة التقييم المنقحة للصندوق وتنفيذها يساعدان الصندوق على إدخال تحسينات في هذا المجال. وسيدعم الصندوق، حسب الاقتضاء، جهود التعاون بين فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المبذولة لوضع نظام فعال ومتجانس لضمان الجودة لأغراض التقييم (التوصية ٥). ويُعدّ التقييم من أولويات الصندوق، وتقدم المنظمة تقارير عن مستوى استخدامها للتقييم وطابعه والأثر الناجم عنه إلى المجلس التنفيذي سنوياً (التوصية ٦). وفي الصندوق، أعيد مؤخراً تقدير وظيفة التقييم، ووُضعت لها

سياسة منقحة واستراتيجية موجهة وأولويات محددة، واختير لها مركز استراتيجي بحيث يرفع مكتب التقييم تقاريره إلى المجلس التنفيذي (التوصية ٧). ويعدّ تعزيز القدرات الوطنية في مجال التقييم (التوصية ٨) أحد المجالات التي يتعين على الصندوق تحسينها، وإن كان مقيداً بما هو متاح من الموارد لوظيفة التقييم (التوصية ٨). ويواصل الصندوق تعزيز إطاره المؤسسي المتعلق بالتقييمات اللامركزية وتحسين قدراته التنظيمية من أجل ضمان جودة هذه التقييمات وقيمتها المضافة لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

هاء - استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/8)

٢٦ - يُقدّم الاستعراض تقييماً، من منظور المنظومة ككل، لاستخدام الأفراد من غير الموظفين، بما يشمل السياسات واللوائح التنظيمية والممارسات التعاقدية ذات الصلة والعمليات الإدارية المرتبطة بذلك في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على ممارسات المكاتب الميدانية.

٢٧ - ويخلص الاستعراض إلى أن عدداً كبيراً من موظفي الأمم المتحدة يعملون بعقود أفراد من غير الموظفين. ويعمل الكثيرون لفترات طويلة في إطار علاقة عمل قائمة بحكم الأمر الواقع باستحقاقات اجتماعية محدودة أو معدومة، وبدون آليات لتمثيلهم أو إمكانية لجوئهم لنظام العدالة الداخلي. وتبين النتائج أن النظام الحالي لتعيين الأفراد من غير الموظفين لا يتفق مع الممارسات الدولية السليمة في مجال العمالة، ويشتغل دون رقابة أو مساءلة حقيقية، وينطوي على مخاطر بالنسبة للمنظمات. وعلاوة على ذلك، هناك عدم انسجام بين قيم مؤسسات الأمم المتحدة وممارسة المعاملة التفضيلية دون أساس واضح لمثل هذه الاختلافات.

٢٨ - ويوصي التقرير بأن تُجري كل منظمة معنية تحليلاً لحالتها الخاصة فيما يتعلق باستخدام الأفراد من غير الموظفين لفترات طويلة وأن تُعدّ خطة (قصيرة أو متوسطة الأجل) لمعالجة القضايا ذات الصلة بذلك. وينبغي أن تُقدّم الخطة مشفوعة بتقييم للموارد المالية اللازمة لتنفيذها إلى مجالس الإدارة للحصول على دعمها اللازم. ويدعو التقرير أيضاً إلى موازنة السياسات والممارسات المتعلقة بالأفراد من غير الموظفين على مستوى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين. وفي المجموع، يتضمن التقرير ١٣ توصية: واحدة موجهة إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ وواحدة إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها؛ و ١١ توصية موجهة إلى المدير التنفيذي.

٢٩ - ويرحب الصندوق بالنتائج التي توصل إليها التقرير، وهو بصدد استعراض استخدامه للأفراد من غير الموظفين. وقد جرى بالفعل تحويل عدد كبير من عقود العاملين من غير الموظفين إلى عقود موظفين حيثما تسنى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر إجراء استعراض لمرة واحدة عام ٢٠١٥، لاستعراض عقود الأفراد من غير الموظفين وتحويلها، إن أمكن، إلى عقود موظفين. وإضافة إلى ذلك، جار استعراض السياسات الحالية المتعلقة باستخدام عقود اتفاقات الخدمات الخاصة.

#### واو - إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/9)

٣٠ - منحت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عقوداً تزيد قيمتها عن ١٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣ للوفاء بولاياتها وتنفيذ برامجها. ويشكل هذا الحجم من الموارد تعرضاً لمخاطر كبيرة يقتضي تعزيز بني الحكم وتدابير المساءلة من أجل ضمان كفاءة وفعالية إدارة العقود والحد من مخاطر الغش والفساد وسوء الإدارة. وفي السنوات الأخيرة، شرعت غالبية المنظمات في تنفيذ عمليات إصلاح لتحديث وتبسيط عمليات المشتريات لديها. وجرى التركيز في المقام الأول على الأنشطة السابقة لمنح العقود التي تتناول اختيار البائعين والتوصل إلى سعر العقد المناسب. وفي المقابل، أُغفِلت إدارة العقود بعد منحها (وهي أنشطة ما بعد منح العقود التي تضبط الأداء والنطاق والجودة والتكلفة، وتكفل الامتثال لأحكام العقود وشروطها)، رغم أنها تشكل أخطر المراحل في دورة حياة المشتريات.

٣١ - ويتبين من الاستعراض أن إدارة العقود بعد منحها مشوبة بالعيوب على عدد من الصعد. فغالبية المؤسسات تفتقر إلى السياسات والإجراءات المتعلقة تحديداً بإدارة العقود. ولا يوجد تعريف واضح لمسؤوليات المعنيين بإدارة العقود ولا لنطاق مسألتهم. وفي أحيان كثيرة لا يُقيّم أداء البائعين بشكل منهجي، ولا تُطبّق التعويضات والجزاءات في حالات سوء أداء البائعين تطبيقاً حكيماً. ونظم المعلومات القائمة لا تدعم أنشطة العقود بعد منحها دعماً كافياً؛ ويلزم تحسين رصد أداء العقود لكفالة تسليم السلع وأداء الخدمات في موعدها، وفي حدود الميزانية ومعايير الجودة المتوقعة.

٣٢ - ويتضمن التقرير توصيات تهدف إلى إنشاء نظم إدارة سليمة وإضفاء الطابع المهني على الممارسات المتبعة في إدارة العقود بعد منحها (التوصية ١). وهو يوصي على وجه الخصوص بمنح تفويض رسمي للسلطة للأشخاص القائمين بإدارة العقود (التوصية ٣)، مع منح شهادة سنوية للتصديق على الامتثال عن طريق بيان إداري تصدره المنظمة (التوصية ٢)، وتوفير التدريب الكافي (التوصية ٥)، وكفالة تجسيد كل ذلك في التقييمات السنوية للأداء (التوصية ٦). ويوصي التقرير أيضاً أن تعيد المنظمات تقدير الموارد اللازمة

لإدارة العقود بعد منحها بفعالية (توصية ٤) وأن تجري تقييمات للمخاطر في بداية المرحلة اللاحقة لمنح العقود (التوصية ٧). وعلاوة على ذلك، يتعين الارتقاء بالنظم، بما فيها تكنولوجيا المعلومات، بما يتيح أتمتة إدارة العقود وتحسين توثيق أدائها (التوصيات ٨ و ٩ و ١١)؛ وينبغي إدراج أحكام للحماية في الأحكام التعاقدية الموحدة وإنفاذ تلك الأحكام (التوصية ١٠)؛ وينبغي أيضاً تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بغرض مواءمة السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة العقود بعد منحها (التوصية ١٢).

٣٣ - وإجمالاً، تتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان ١١ توصية من أصل ١٢ توصية واردة في التقرير؛ اثنتان موجهتان إلى المجلس التنفيذي (التوصيتان ١ و ٣) وتسع توصيات موجهة إلى المدير التنفيذي (التوصيات ٢ ومن ٤ إلى ١١).

٣٤ - ويؤيد الصندوق غالبية الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. وستدمج المنظمة الدروس المستفادة وتعزز سياساتها وإجراءاتها، حسب الاقتضاء؛ على سبيل المثال، إجراءات المنظمة في مجال المشتريات (التي تضم بالفعل قسماً مخصصاً بشأن إدارة العقود) (التوصية ١)، أو ممارساتها التحليلية (التوصية ٩)، وبياناتها المتعلقة بالضوابط الداخلية (التوصية ٢) وإدارة المخاطر (التوصية ٧). وفيما يتعلق بالتوصية ٣، يرى الصندوق أن توجيه إخطار كتابي لا لزوم له حيث إن الشخص المعين لإدارة عقد ما بعد منحه سيكون مدركاً لما عليه من مسؤولية إما من خلال التوصيف الوظيفي أو عملية إدارة الأداء السنوية. ويؤيد الصندوق إعادة النظر في الموارد والإجراءات اللازمة لإدارة العقود بفعالية، بما في ذلك النظم والتدريب (التوصيات ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ١١)؛ غير أنه يود أن يشير إلى قيود الميزانية. وفيما يتعلق بالتوصية ١٠، أدرج الصندوق بالفعل أحكاماً للحماية في اتفاقاته القياسية، وهو بصدد تطبيق آلية لفرض الجزاءات على البائعين. وفيما يتعلق بالتوصية ١٢، رغم أنها موجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين، سيواصل الصندوق مشاركته النشطة في شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن المواءمة بين الممارسات، في مجالات من بينها إدارة العقود بعد منحها.

زاي - استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2014/1)

٣٥ - يرد فيما يلي أهم ما خلاص إليه هذا الاستعراض: جرى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من المتقاعدين بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة أو جرت الاستعانة بهم مجدداً، لا سيما في مناصب تنفيذية عليا ووظائف من فئة الخدمات العامة. ولئن كانت هذه الممارسة تتيح فعلاً للمنظمات الاستفادة من المعارف والخبرات الواسعة، فإنها تؤثر سلباً على تجديد شباب القوة

العاملة والتطوير الوظيفي للموظفين. وبيّن الاستعراض وجود علاقة قوية بين عدم كفاية القوة العاملة وتخطيط تعاقب الموظفين وسياسات نقل المعارف من جهة، وبين الاستعانة مجدداً بعدد كبير من المتقاعدين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و ٦٥ عاماً، من جهة أخرى. ويرى التقرير أنه إذا جرت الموافقة على المقترح برفع السن الإلزامية للتقاعد للموظفين الحاليين إلى ٦٥ عاماً، ستزداد نسبة الموظفين الأكبر سناً وستقتصر عندئذ الحاجة إلى الاحتفاظ بالموظفين والاستعانة مجدداً بالمتقاعدين على حالات استثنائية معينة.

٣٦ - وتتضمن المذكرة خمس توصيات، أربع منها ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (التوصيات من ٢ إلى ٥). وهي تتناول الحاجة إلى تعزيز التقاعد المرن أو التدريجي للموظفين المستحقين وإلى إرساء تخطيط فعال للقوة العاملة يشمل التقاعد المتوقع والتوظيف في الوقت المناسب (التوصية ٥)، وتشجيع ممارسات تقاسم المعارف بغرض الاستفادة من خبرة الموظفين المقبلين على التقاعد والمتقاعدين الذين يُستعان بهم مجدداً، وذلك بالاستفادة منهم في التدريب والتوجيه (التوصية ٢). وتدعو التوصيات الرؤساء التنفيذيين إلى إقامة إطار تنظيمي متسق للموافقة على الاستثناءات المتعلقة بالاستعانة بالموظفين المقبلين على التقاعد والموظفين المتقاعدين، استناداً إلى الممارسات الجيدة ذات الصلة فيما يتعلق بالاحتياجات المحددة لبعض المنظمات، كما تدعوهم إلى تحديد النهج في أعلى الهرم من حيث التقييد الدقيق بالأنظمة وقصر الاستثناءات على حالات مبررة تبريراً وافياً ويجري رصدتها بانتظام وتُرسل تقاريرها إلى الهيئات التشريعية (التوصية ٣). وهي تهدف إلى ضمان أن تقتصر الاستعانة مجدداً بالموظفين والاحتفاظ بهم في المناصب التنفيذية العليا والوظائف من فئة الخدمات العامة على الحالات التي يتعذر فيها تلبية الاحتياجات بطريقة أخرى غير الاستعانة بالمتقاعدين كاستشاريين (التوصية ٤).

٣٧ - ويؤيد الصندوق جميع التوصيات الأربع ويشير إلى وجود آليات لديه بالفعل لمعالجة جميع تلك التوصيات.

ثالثاً - المرحلة التي بلغها تنفيذ الصندوق لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

٣٨ - وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٨/٦٠، الذي تطلب فيه إلى وحدة التفتيش المشتركة مواصلة ترسيخ الحوار مع المنظمات المشاركة، معززة بذلك تنفيذ توصياتها، طلبت الوحدة معلومات لتابعة المرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات الصادرة في

عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ويتضمن المرفقان ٢ و ٣ لهذا التقرير آخر المستجدات عن المرحلة التي بلغها تنفيذ هذه التوصيات.

٣٩ - ومن أصل ٢٤ توصية أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣ تختص بصندوق الأمم المتحدة للسكان وقبلها الصندوق، جرى تنفيذ ٥ توصيات (٢٠ في المائة) بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ وجرى تنفيذ ١٥ توصية (٦٢ في المائة)؛ ووُجِّهَت ٤ توصيات (١٦ في المائة) إلى مجالس الإدارة. وبالمثل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، من أصل ٣٥ توصية صدرت في عام ٢٠١٢ تختص بالصندوق وقبلها الصندوق، جرى تنفيذ ١٥ توصية منها (٤٠ في المائة)؛ وجرى تنفيذ ١١ توصية (٢٩ في المائة)، ووُجِّهَت ٩ توصيات (٢٤ في المائة) إلى مجالس الإدارة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في نظام المتابعة التابع لوحدة التفتيش المشتركة على الإنترنت المتاح للدول الأعضاء.

٤٠ - ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ذات الصلة بالصندوق ومواصلة إسهامه في مختلف المبادرات التي تطرحها وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل.

## المرفق ١ - موجز التقارير والمذكرات الصادرة في عام ٢٠١٤

رمز التقرير	عنوان التقرير	مجموع التوصيات	ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان	التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي
JIU/REP/2014/1	تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة	٥	٤	٢
JIU/REP/2014/3	مشاريع تجديد/تشديد مباني المقار على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٤	-	-
JIU/REP/2014/4	استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو+٢٠	١٣	٣	-
JIU/REP/2014/6	تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة	٩	٧	٢
JIU/REP/2014/8	استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	١٣	١٢	١
JIU/REP/2014/9	إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	١٢	١١	٢
JIU/NOTE/2014/1	استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة	٥	٤	-
				المجموع لعام ٢٠١٤
				٧
				٤١
				٦١

لا تتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان التقارير والمذكرات التالية لوحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٤:

JIU/REP/2014/2 - استعراض التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

JIU/REP/2014/5 - جولة التفتيش لمتابعة استعراض التنظيم والإدارة في منظمة السياحة العالمية للعام ٢٠٠٩؛

JIU/REP/2014/7 - استعراض تنظيم وإدارة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المرفق ٢ - المرحلة التي بلغها تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة  
في عام ٢٠١٣ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

رمز التقرير	عنوان التقرير	مجموع التوصيات	ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان	موجهة إلى مجالس الإدارة	لم تُقبَل	قيد التنفيذ	قيد التنفيذ/ سبيدا	المنظمة
JIU/REP/2013/1	استعراض الاتفاقات الطويلة الأجل في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة	٥	٥	١	-	-	٤	
JIU/REP/2013/2	إدارة السجلات والمحفوظات في الأمم المتحدة	٦	٦	١	-	-	٥	
JIU/REP/2013/3	عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تهيئتهم وتدريبهم وتقديم الدعم لأعمالهم	٣	٢	-	١	-	١	
JIU/REP/2013/4	استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	١٢	١١	٢	-	٥	٤	
JIU/NOTE/2013/1	التحقق من الجهات المرجعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢	١	-	-	-	١	
								المجموع لعام ٢٠١٣
		٢٨	٢٥	٤	١	٥	١٥	

لا تتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان التقارير التالية لوحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٣:

JIU/NOTE/2013/2 - استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أُكملت الدراسة التالية لوحدة التفتيش المشتركة، وهي تتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ غير أنها لا تتضمن أية توصيات محددة:

دراسة جدوى بشأن استعراض السلامة والأمن في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

ملاحظة: نُقح عدد التوصيات الواردة هنا بعد استعراض التقدم المحرز في التنفيذ - إنزال من على الإنترنت في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ (يمكن الاطلاع على التفاصيل في نظام المتابعة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة على الإنترنت).

المرفق ٣ - المرحلة التي بلغها تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة عام ٢٠١٢، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

رمز التقرير	عنوان التقرير	المنظمة				
		مجموع التوصيات	ذات الصلة بصندوق	موجهة إلى مقبولة أو غير	تُنفذت جزئياً/ سيبداً	تُنفذت
JIU/REP/2012/2	عملية إدارة الإجازات المرضية في منظومة الأمم المتحدة	٧	٦	١	٢	١
JIU/REP/2012/4	استقدام الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٤	٣	١	٢	-
JIU/REP/2012/5	استعراض عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد في منظومة الأمم المتحدة	١٣	١٢	١	٤	٦
JIU/REP/2012/8	استعراض النظم المركزية لتخطيط الموارد في منظمات الأمم المتحدة	٤	٣	١	٢	-
JIU/REP/2012/9	اللجوء إلى دفع المبلغ الإجمالي المقطوع بدلاً من الاستحقاقات	٥	٤	٢	٢	-
JIU/REP/2012/11	تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة	٨	٥	١	٠	٤
JIU/REP/2012/12	التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة	٥	٤	٢	٢	-
JIU/NOTE/2012/4	ترتيبات الدوام المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٥	١	-	١	-
المجموع لعام ٢٠١٢		٥١	٣٨	٩	٣	١٥

ولا تتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان التقارير التالية لوحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٢:

JIU/REP/2012/13 - استعراض التنظيم والإدارة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

JIU/REP/2012/10 - العلاقات بين الموظفين والإدارة في الوكالات المتخصصة وفي النظام الموحد للأمم المتحدة؛

- JIU/REP/2012/6 - استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الصحة العالمية، الجزء الأول؛
- JIU/REP/2012/7 - استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الصحة العالمية، الجزء الثاني؛
- JIU/REP/2012/3 - تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات؛
- JIU/REP/2012/1 - استعراض التنظيم والإدارة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛
- ملاحظة: نُفّح عدد التوصيات الواردة هنا بعد استعراض التقدم المحرز في التنفيذ - إنزال من على الإنترنت في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ (يمكن الاطلاع على التفاصيل في نظام المتابعة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة على الإنترنت).

المرفق ٤ - استعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة في عام ٢٠١٤  
تمهيداً لنظر المجلس التنفيذي فيها

تعليق الإدارة	التوصية
	<b>JIU/REP/2014/1</b> - تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة
تُحظى بالتأييد	رقم ١ - ينبغي للهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعرض بصفة دورية استراتيجية/سياسة تعبئة الموارد، بطرق منها توفير التوجيه السياسي والرقابة على تنفيذ استراتيجية/سياسة تعبئة الموارد، وضمان الرصد واستعراض التحديثات المنتظمة.
نُفِّذَت بالفعل بواسطة قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٥/٢٠١٤ المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	رقم ٢ - ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الدول الأعضاء، عند تقديمها مساهمات محددة، أن تجعلها مساهمات طويلة الأمد يمكن التنبؤ بها ومتماشية مع الولاية الأساسية للمنظمات وأولوياتها.
	<b>JIU/REP/2014/6</b> - تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة
تُحظى بالتأييد وجر تطبيقها عن طريق تنفيذ سياسة التقييم المنقحة	رقم ٣ - ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية من الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يضعوا أطراً شاملة للميزانية وخططاً لتوزيع الموارد لوظائف التقييم التي تخص مؤسسة كل منهم، بناءً على التكاليف المحتملة لتغطية نفقات أي وظيفة تقييم فعالة ومستدامة تضيف قيمة للمنظمة. وينبغي أن تُعرض الخطط على الهيئات التشريعية لتنظر فيها في إطار آليات وإجراءات الميزانية والإبلاغ الحالية.
تُحظى بالتأييد وجر تطبيقها عن طريق تنفيذ سياسة التقييم المنقحة وسياسة المراقبة المنقحة	رقم ٤ - ينبغي أن تصدر الهيئات التشريعية توجيهات للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأن يقوموا باستعراض وتنقيح السياسات القائمة، حسب الاقتضاء، المتعلقة بتعيين رؤساء مكاتب التقييم، بغرض تعزيز الاستقلال والتمهيد والأخلاقيات والمصادقية والشمول، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعايير التالية: ينبغي وضع حدود زمنية لمدة خدمة واحدة غير قابلة للتجديد تتراوح بين خمس وسبع سنوات، بدون إمكانية عودة شاغل الوظيفة إلى العمل في المنظمة؛ وينبغي أن يكون رئيس قسم التقييم حائزاً على مؤهلات وخبرات كبيرة في مجال التقييم، تكملها خبرة في ميادين التخطيط الاستراتيجي والبحوث الأساسية والتشغيلية وإدارة المعارف ذات الصلة، وينبغي أن يتحلى بقدرات ممتازة في الإدارة والقيادة.
	<b>JIU/REP/2014/8</b> - استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
تُحظى بالتأييد	رقم ٢ - ينبغي أن تمارس الهيئات التشريعية بمنظمات الأمم المتحدة منهجياً مهامها الرقابية على استخدام الأفراد من غير الموظفين، عن طريق إجراء استعراضات منتظمة

تعليق الإدارة	التوصية
	معلومات/بيانات الأفراد من غير الموظفين المقدمة من الرؤساء التنفيذيين لكل منظمة.
<b>JIU/REP/2014/9 - تنظيم وإدارة العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة</b>	
تُحظى بالتأييد	رقم ١ - ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تصدر توجيهات للرؤساء التنفيذيين للمنظمات بالقيام بتحديث، وعند الاقتضاء، وضع سياسات وإجراءات وتوجيهات ونظم متابعة محددة لكفالة إدارة أنشطة العقود بعد منحها بفعالية وكفاءة.
لم تحظ بالتأييد	رقم ٣ - ينبغي للهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تصدر توجيهات للرؤساء التنفيذيين لهذه المنظمات أن يضعوا نظاماً يُخطَر بموجه كتابة الأشخاص المعينون لإدارة العقود بعد منحها بنطاق مساءلتهم ومسؤولياتهم عند إدارة أي عقد، ويُكفل كذلك تحليهم بالمؤهلات المطلوبة لإدارة العقد.

المرفق الخامس - برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٥ من حيث صلته  
بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بعد إجراء مشاورات وتقديم مقترحات على نطاق المنظومة، حددت وحدة التفتيش  
المشتركة عشرة مواضيع جديدة في برنامج عملها لعام ٢٠١٥. وكل هذه المواضيع، ما خلا  
اثنان منها، تُمّ الصندوق وسيجري دعمها بفعالية. وترد أدناه قائمة بالمواضيع.

البند	العنوان	النوع
١	التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية	على نطاق المنظومة
٢	استعراض الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة. المرحلة الثانية	على نطاق المنظومة
٣	تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإئتمانية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر	على نطاق المنظومة
٤	تقييم إسهام جهاز الأمم المتحدة الإئتماني في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإئتمانية للألفية وغيرها من الأهداف الإئتمانية المتفق عليها دولياً	على نطاق المنظومة
٥	منع الغش والكشف عن حالاته في منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
٦	حالة وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
٧	خدمات أمين المظالم على نطاق منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
٨	التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة

علاوة على ذلك، يوجد موضوعان أيضاً لهما صلة بالصندوق، وإن لم يؤديا إلى تقرير  
بشأنهما، على النحو المفصل في الجدول أدناه.

البند	العنوان	النوع
١	الشراكة في التقييم المستقل على نطاق المنظومة؛ تنفيذ المرحلة التجريبية	لا يؤدي إلى تقرير
٢	استعراض مدى قبول وتنفيذ المنظمات لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة	لا يؤدي إلى تقرير